

«سيدركوم» سألَت عن تطوير شبكة لبنان الاتصالية بالنسبة لـ G.3

من مركزه الحالي كأبطأ بلد في الانترنت في العالم
وليصبح من اسرع البلدان في هذا المجال؟

شركة سيدركوم

ووجهت شركة سيدركوم اسئلة عدة لمناسبة
هذا الحدث العام حول قيام لبنان بتطوير شبكته
الاتصالية خصوصا بالنسبة لخدمة G3 فسألته
هل ان شركتي ام.تي.سي وألفا حصلتا على
تراخيص من مجلس الوزراء لتقديم هذه الخدمة؟
خاصة ان الهيئة المنظمة للاتصالات اكدت ان
الشركتين لم تتقدما بطلب تراخيص للموجات
لخدمة الـG3، مما سيؤثر هذا التأخير في
الاستحصال على التراخيص على اطلاق هذه
الخدمة في موعدها الذي حدده الوزير في ايلول؟
كما سألت ايضا، على اي موجات اشترت هذه
الشركات معداتها واستوردتها من الخارج اذا
كانت الهيئة المنظمة للاتصالات لم ترخص لها اي
موجات لتقديم الخدمة؟
كما تساءلت شركة سيدركوم عن سياسة قطاع
الاتصالات المميزة التي وضعها وزير الاتصالات
السابق جبران باسيل لقطاع الاتصالات بالتعاون
مع القطاع الخاص لتطوير السوق وزيادة
الاستثمارات وتأمين التنافسية العادلة وحماية
مصلحة المستهلك. ولماذا لا ينفذ الوزير الحالي هذه
السياسة، ما من شأنه ان يخول لبنان للحصول
على أفضل الخدمات التنافسية، وبالتالي يتقدم
من مركزه الحالي كأبطأ بلد في الانترنت في العالم
وليصبح من أسرع البلدان في هذا المجال.

يناقش الملتقى العربي للاتصالات والانترنت
الذي عقد امس في فندق الحبتور في بيروت
وتحضره ٤٠٠ شخصية معنية بقطاع الاتصالات
والتغيرات التي يشهدها قطاع الاتصالات
والمعلوماتية على ضوء الخدمات التي تشهد طلبا
متزايدا خصوصا في المنطقة العربية.

ووجهت شركة سيدركوم اسئلة عدة لمناسبة
هذا الحدث الهام حول قيام لبنان بتطوير شبكته
الاتصالية خصوصا بالنسبة لخدمة G3 فسألته
هل ان شركتي ام.تي.سي وألفا حصلتا على
تراخيص من مجلس الوزراء لتقديم هذه الخدمة؟
خاصة ان الهيئة المنظمة للاتصالات اكدت ان
الشركتين لم تتقدما بطلب تراخيص للموجات
لخدمة الـG3، مما سيؤثر هذا التأخير في
الاستحصال على التراخيص على اطلاق هذه
الخدمة في موعدها الذي حدده الوزير في ايلول؟
كما سألت ايضا، على اي موجات اشترت هذه
الشركات معداتها واستوردتها من الخارج اذا
كانت الهيئة المنظمة للاتصالات لم ترخص لها اي
موجات لتقديم الخدمة؟

كما تساءلت شركة سيدركوم عن سياسة قطاع
الاتصالات المميزة التي وضعها وزير الاتصالات
السابق جبران باسيل لقطاع الاتصالات بالتعاون
مع القطاع الخاص لتطوير السوق وزيادة
الاستثمارات وتأمين التنافسية العادلة وحماية
مصلحة المستهلك. ولماذا لا ينفذ الوزير الحالي هذه
السياسة، ما من شأنه ان يخول لبنان للحصول
على أفضل الخدمات التنافسية، وبالتالي يتقدم